

انتقاداتها وتطبيقاتها نظرية التفويض الإلهي دراسة تاريخية موجزة

د. سحر عباس خضير جامعة ديالى/ كلية التربية

المقدمة

تكتسب الدراسة التاريخية للنظريات السياسية أهمية خاصة، ذلك إنها توضح بجلاء مجرى نشأة أنظمة الحكم وتطوراتها، وبالتالي توضح التطور الذي بلغته الأفكار السائدة في تلك العصور، وفي المجتمعات ومدى رقيها، ذلك أن معيار التقدم لأي مجتمع إنما يقاس بعمق النتائج الفكرية التي يبتدعها. بمعنى آخر إن دراسة النظريات السياسية تعني دراسة تطور فكر الإنسان، وكذلك، دراسة تطور المجتمع. وهذه هي الدراسة الحقيقية لعلم التاريخ.

ضمن هذا الإطار تأتي دراسة نظرية التفويض الإلهي، والتي هي حصيلة تطور المجتمع الإنساني منذ القرن الخامس قبل الميلاد وحتى منتصف القرن السابع عشر، في عموم أوروبا، ومن ثم تمكنت من تعميمه إلى مختلف أرجاء المعمورة. لعل أهم مشكلة واجهت البحث هي ندرة المصادر العربية الحديثة التي تبحث عن هذا الموضوع.

قسم البحث على هذه المقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث تناول المبحث الأول أصل الفكرة ومؤيديها ثم حياة توماس هوبز ومؤلفاته ثم أركان النظرية وفي المبحث الثالث الانتقادات التي وجهت للنظرية، وأخيراً حاولنا جاهدين إيجاد أهم التطبيقات العملية للنظرية.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة أتت في مقدمتها كتاب Richard Peters المعنون Hobbes، كونه ضم سيرة كاملة لحياة هوبز ومؤلفاته وآرائه السياسية. وشكل كتاب Peter Laslett المعنون John Locke: Two treatises on government الأساس الثاني لهذا البحث. ويأتي كتاب الأمير لمؤلفه نيقولو مكيافيلي في مقدمة الكتب المعربة المستخدمة هنا لما ضمه من معلومات وافية ومرتبطة ومنظمة لعملية تطور الحياة السياسية داخل أوروبا. وكذلك كتاب الباحث جورج هـ. سباين المعنون تاريخ الفكر السياسي، وقد نشر بخمسة أجزاء استخدم هنا الجزء الثالث منه لارتباطه الجدلي بالبحث، فضلاً عن مصادر أخرى يمكن مراجعتها في قائمة المصادر.

أولا : أصل فكرة التقويض^(١) الإلهي Authoritarianism ومؤيديها تعود الفكرة إلى ثلاثة من أكبر فلاسفة الإغريق:سقراط (Socrates) (٤٧٠- ٣٩٩) وأفلاطون Plato (٤٢٨- ٣٤٧) وأرسطو Aristotle (٣٨٤- ٣٢٢). وقد تعاقب هؤلاء الفلاسفة واحداً تلو الآخر، وكان الثاني تلميذاً للأول والثالث تلميذاً للثاني، في عصر هو من ازهى عصور الفكر البشري.

للتعرف بدقة النتائج التي توصل إليها سقراط في الشؤون السياسية، لضياعها، ومن المؤكد، إن دراسات أفلاطون، وهو أعظم تلاميذ سقراط، قد تضمنت جانباً كبيراً من شخصيته، وتصويراً صادقا لأرائه. بيد أن ربط سقراط الفضيلة السياسية بالمعرفة، فكرة لا يمكن إغفالها. ولا بد والحال كذلك إن سقراط كان ينتقد الديمقراطية الأثينية التي كانت تفترض إن أي إنسان يصلح لشغل أي منصب^(٢). ومن المرجح أن تكون الكثير من المبادئ في كتاب (الجمهورية)، لأفلاطون، هي في الحقيقة من بنات أفكار سقراط التي تلقاها مباشرة عنه تلميذه أفلاطون.

يؤمن أفلاطون في كتابه الجمهورية الذي ألفه في مطلع شبابه بحكومة الفلاسفة، وبالحكم المستبد المستنير^(٣)، فالحكم عنده لا يكون إلا لقلّة من العلماء المستنيرين. وكان يرى انه من الخطأ غلّ يد الحاكم الفيلسوف بأحكام قانون، وهذا الحاكم الفيلسوف المستنير يتولى الحكم لأنه " الوحيد الذي يعرف طريق الخير والعدالة ". ورأى أن الدولة مؤسسة تقرض على المواطنين وصاية دائمة يتولاها الحاكم الفيلسوف. واستبعد أفلاطون من دولته المثالية، فكرة القانون فمادام " الحاكم فيلسوف فلا حاجة للقانون " ^(٤).

يتراجع أفلاطون في كتابه الثاني (السياسي) عن فكرة قيام دولة بلا قانون، بسبب تجربة مرّ بها^(٥)، فيقول " علينا أن نتصور الدولة وما فيها من قوانين موروثّة على انها نوع من المحاكاة للمدنية السماوية. ولا اقل من أن نقرر إن القانون أفضل من الهوى، وإن صلاح الحاكم الخاضع للقانون أفضل من الإرادة التحكيمية التي تصدر عن طاغية مستبد، أو عن حكم الغوغاء، ولا ريب كذلك في ان القانون هو بوجه عام قوة باعثة على الحضارة. ويصبح الإنسان بدونها من اخطر الحيوانات المتوحشة " ^(٦).

ينتسب أفلاطون أكثر بالقانون ويعبر عن إيمانه العميق وتمسكه به في كتابه الثالث الذي اطلق عليه اسم (القوانين) في اشارة واضحة إلى مدى أهميته، من وجهة نظره، في بناء الدولة فيقول " يجب أن نتعاون دائما على إتباع قيادة القانون ^(٧) الحسنة، لان العقل يمكن إرشاده باللين لا بالعنف، ويحتاج في قيادته إلى من يعينه على انتصار العقل البشري، الموجود فينا " ^(٨). ويتجاوز أفلاطون رقابة الموظفين إلى رقابة القانون، لذا فقد أعطى الحق لكل مواطن الطعن في أي قانون إذا كان يخالف الدستور، وهكذا يخضع

القانون للدستور، والموظف يخضع للقانون، وهذا هو مبدأ سيادة القانون كاملاً^(٩). وتجلى ذلك بوضوح في دولة أرسطو الفاضلة .

يأتي أرسطو بعد أفلاطون، زمنياً والدولة الفاضلة عنده أساسها الاجتماعي وجود طبقة متوسطة وقوية وحيثما وجدت هذه الطبقة من المواطنين كانت جماعة لها من اتساع صفوفها ما يكفل للدولة الارتكاز على أساس شعبي ولها من التحرر عن الهوى ما يمكنها من مراقبة الموظفين المسؤولين وفضلها أن تكون ذات طبيعة انتخابية لتبتعد عن مساوئ حكومات الجماهير^(١٠).

كان مثل أرسطو الأعلى الحكم الدستوري لا الحكم الاستبدادي، وبهذا فانه يعد من اكبر المنتصرين لمبدأ سيادة القانون ورأى إن القانون في أية دولة هو السيد الأعلى. فالقانون هو "العقل مجردا عن الهوى" والحكم الدستوري يتمشى مع كرامة الرعايا وعزتهم، إذ أن الحاكم الدستوري يحكم رعاياه برغبتهم، وبذلك يختلف كل الاختلاف عن حكم الطاغية. والحكم الدستوري، كما يفهمه أرسطو، يتكون من ثلاث عناصر رئيسة: أولها: حكم هدفه الصالح العام، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي الذي يستهدف صالح فرد واحد وثانيها: انه حكم قانوني، أي إن الحكومة تدار فيه بمقتضى قوانين عامة لا بمقتضى اوامر تحكيمية. وثالثها إن الحكومة الدستورية حكومة رعية راضية، فتمتيز بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند " إلى محض القوة "^(١١).

أقر أرسطو إن الدولة يجب أن تحقق اكبر نصيب ممكن من العدالة، والعدالة تعني نوعاً من المساواة. ويبدو إن أرسطو كان يعتقد إن الملكية والارستقراطية هما وحدهما اللتان يصح لهما الادعاء بأنهما دولتين مثاليين ويمكنهما تحقيق جزء من المساواة وليس كل المساواة، لان تحقيق المساواة يعد من الخوارق الصعبة المنال، حسب اعتقاده. وان كان أرسطو لم يقل عن الارستقراطية إلا النزر اليسير بيد انه تكلم عن الملكية بشيء من الإفاضة فالملكية عنده هي أفضل شكل للحكومة، لو وجد الملك الحكيم الفاضل. ورأه " إلهاً فانياً"، وأن ليس من العدل أن يباعد بينه وبين الجماعة، شعبه، لذلك يجب أن يسمح له بالحكم^(١٢).

وضع أفلاطون وأرسطو، أهم مبدئين ثابتين في شكل الحكم الأنسب لصالح الجماعة وهما سيادة القانون وموافقة الرعية، وهذا ماجعلهما ركنين أساسيين من أركان نظرية التفويض الإلهي التي نمت في القرن السادس عشر على يد اثنين من أشهر فلاسفته هما نيقولو مكيافيللي Machiavelli (١٤٦٩-١٥٢٧) وجان بودان Bodin (١٥٣٠-١٥٩٦).

بسبب أوضاع سياسية متدهورة^(١٣) نفى مكيافيللي إلى إحدى القرى القريبة من فلورنسا، وهناك كتب أعظم نتاجاته الفكرية والسياسية منها فن الحرب وتاريخ فلورنسا، ثم كتاب الأمير أشهر كتبه على الإطلاق. بل انه أشهر كتاب في التاريخ والسياسة على

مدى العصور. قدم فيه مكيافيللي نظرية سياسية خالدة أصبحت مرشد الحكام ودليلهم منذ عام ١٥٣٢^(١٤)، وحتى يومنا هذا. كان مكيافيللي في البداية، مؤمنا بالنظام الجمهوري ورآه الصورة الأمثل لنظام الحكم. ولكن بعد تجربته الملموسة للجمهورية^(١٥)، وما رافقها من حروب واضطرابات توصل إلى استنتاج، في كتابه الأمير، يقضي بان الملكية هي أنجع أنواع الحكم، لأنها تستطيع المحافظة على سياسة ثابتة، والغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية نفسها وزيادتها والمعيار الذي يحكم به هو نجاحها في تحقيق ذلك^(١٦). وأظهر تأثيرا واضحا بأرسطو عندما فصل السياسة عن الأخلاق^(١٧). وافر استخدام الحكام وسائل غير أخلاقية لتحقيق غايتهم السياسية، ورأى إن هناك تبادل منفعة بين الحاكم وبين الجماهير فالحاكم يرغب في السلطة والجماهير ترغب في الأمن، ولما كان الفرد عاجزا عن حماية نفسه ضد العدوان فإن على الدولة إسناده بقوتها. علاوة على هذا أكد مكيافيللي على أن الطبيعة البشرية تنزع إلى العدوان والتملك، والناس يريدون الاحتفاظ بما لديهم أو زيادته. ومن ثم فالناس دائما في حالة فزع وتنافس يهددون بالفوضى التي لايمكن السيطرة عليها إلا بالقوة الكامنة وراء القانون، في حين إن قوة الحاكم مبنية على أساس توقع الفوضى لذلك يجب أن يكون على استعداد لتلافيها وتوصل إلى حقيقة ان الأمن لايمكن استنبايه إلا إذا كان الحكم قويا^(١٨).

وفي مقابل ذلك لم يؤمن مكيافيللي بالحكم الاستبدادي إلا في حالتين خاصتين: إنشاء دولة، أو إصلاح دولة فاسدة. وهنا نصح أمير الدولة أن يكون "وحشا كاسرا في فكر الشعب وخبثه وبطش الأسد وبأسه... لفرض الأمن والقانون ولوضع حد لطموح الأقوياء وفسادهم"^(١٩).

رأى مكيافيللي، ككل مفكري عصر النهضة^(٢٠)، في البابوية السبب الرئيس في انقسام الدولة واستنكر أفكارها ونصائحها، ونصح الأمير بمنع تدخل رجال الدين في الحكم وطلب بعلمنة الدولة وإخضاع الكنيسة للحكم^(٢١). وتأثر بهذه الأفكار كبار المفكرين في العالم، لاسيما بعد ترجمة كتابه الأمير، ولعل فرنسا كانت واحدة من أهم الدول التي ترعرع فيها الفكر المكيافيللي وكان بودان أشهر مفكريها.

عرف جان بودان بانه، فضلا عن مناصبه السياسية مثل رئيس ادارة الدبلوماسية الخارجية في البلاط الفرنسي عام ١٥٦٢ ثم نائبا لرئيس الطبقة الثالثة في مجلس الطبقات عام ١٥٧٦، أحد زعماء تيار فكري اطلق على أصحابه اسم جماعة السياسيين *des politiques*، كانوا يرون انه من الواجب وضع المصالح السياسية فوق الاعتقادات المذهبية، والعمل على اعادة الأمن والسلام والطمأنينة للبلاد، وذلك بالتسامح مع الهيجونوت، بروتستانت فرنسا، ومنحهم بعض الحقوق التي كانوا يطالبون بها. ألف كتبا عديدة تناولت موضوعات مختلفة من أشهرها: ستة كتب عن الجمهورية *The Six*

Books of Commonwealth عام ١٥٧٦، وضع فيه كافة آراءه السياسية وطروحاته الفكرية وخلاصة تجاربه، وكانت فلسفته مزيجا من القديم والجديد، تحدث في الكتاب الأول عن: الدولة، الأسرة، السلطة المحلية، الرق، والسيادة. ثم أشكال الحكومات الثلاث - ملكية، أرستقراطية، ديمقراطية- في الكتاب الثاني، وهكذا يستمر حتى يصل في كتابه السادس ليكتب: وعن العدالة؛ وثورات العرش؛ ومدرك العدالة.

ودعا إلى دراسة التاريخ والقانون والسياسة في ضوء البيئة والمناخ والتضاريس والجنس وليس في ضوء التاريخ فحسب^(٢٢). ورأى أن السلطة ذات السيادة هي العلاقة التي تميز الدولة عن جميع التجمعات الأخرى، كالتى تشكلها الأسر على سبيل المثال. ومن ثم بدأ بتعريف المواطنة: بأنها الخضوع لعاهل، فضلا عن علاقات مشتركة عديدة بين المواطنين أنفسهم. وعرف السيادة بأنها " سلطة عليا على المواطنين والرعايا. لا يحد منها القانون"^(٢٣) ثم تحدث عن السلطة العليا وقال إنها منحة لمرحلة زمنية معينة. وهي تفوض بدون قيد أو شرط، لأن العاهل مصدر القانون وهو المسؤول أمام الله^(٢٤). بمعنى أن بودان لا يؤمن بالحكم المطلق فالحاكم عنده مقيد بقانون الله، ومراعاة الحاكم لذلك هي التي تميز الدولة عن مجرد العنف الحقيقي. ومراعاة الحاكم لقانون الله يفرض عليه قيودا معينة، منها أن يفى بالاتفاقيات، التي دخل بها مع رعاياه أو مع الحكام الآخرين. وإذا أخل الحاكم بهذين الشرط ينبغي إعلان العصيان عليه. وبهذا وضع بودان قيد أخلاقي على سلطة الملك^(٢٥)، أي عليه أن لا يمس قانون الله ويحكم بالعدل والخير، لأنه نائب الله^(٢٦).

رغم أن (ستة كتب عن الجمهورية) كان أوضح نظرية فلسفية عن السيادة في القرن السادس عشر، والتي ركزت في غاية الدولة أن تكون منظمة، وطبيعة التزام رعاياها بالطاعة. إلا أنها كانت بحاجة إلى مزيد من التحليل والقراءات والشروح، لا سيما بعد بروز مشكلتين شغلنا إلى حد بعيد اهتمام منظري الفلسفة السياسية في القرن السابع عشر: الأولى نظرية السيادة في ضوء السلطة، أي تعريف الدولة كعلاقة بين عناصر سياسية أدنى مرتبة وبين عنصر سياسي أرفع منزلة. وتعريف القانون على أنه أمر. والثانية إضفاء طابع عصري - علماني على نظرية الحق الإلهي^(٢٧). وهذا ما صوره فيلسوف انجلترا البارز توماس هوبز^(٢٨) (١٥٥٨-١٦٧٩)، الذي عد المنظر الرئيس للنظرية.

كتب هوبز أكثر من كتاب في السياسة ضمنها آراءه، ولعل أول كتبه في هذا المجال كان (مبادئ القانون)، نشره بقسمين قبيل الحرب الأهلية^(٢٩) (١٦٤٢ - ١٦٤٩) في بلاده فنشر القسم الأول من كتابه الطبيعة الإنسانية Human Nature، ثم نشر القسم الثاني منه وكان بعنوان ما يتعلق بالهيئة السياسية Concerning body politic، برهن في مبادئ القانون، بقسميه، إن بإمكان الناس العيش سوية في سلام" لو وافقوا فقط على وضع أنفسهم تحت سلطة سياسية مطلقة"^(٣٠)، وضم الكتاب معظم المبادئ السياسية والسيكولوجية، التي بسببها اشتهر هوبز والتي ضمنها، فيما بعد، بكتابه الأشهر ليفيathan^(٣١)،

ويمكن ترجمة عنوان الكتاب بـ التنين؛ العملاق؛ الغول؛ الوحش أو الدولة، وصدر عام ١٦٥١.

كان الليفيثان محاولة من هوبز لدرء الصدع الذي حاق بانجلترا حيث شهدت مرحلة من أسوأ مراحل تاريخها الحديث، ومحاولته إيجاد نظرية سياسية يسند بها الحكم في بلاده، وفيه شذب آراء من سبقه من الفلاسفة العظام، وأظهر تأثرا واضحا وملموسا بهم، ولكن الميزة التي بَز بها من سبقه كان اعتماده على الحجج والبراهين والمنطق لدعم نظريته السياسية التي أوجدها. وهكذا عدّ هوبز المنظر الرئيس للنظرية وصاحب أركانها الأربعة.

ثانيا: أركان نظرية التفويض الإلهي:

بعد أن تحدثنا عن أسس النظرية، نتحدث الآن عن الأركان الأربعة التي وضعها هوبز لنظريته:

أ. العقد الشعبي The Popular Contract

رأت النظرية إن الظروف وضعت الإنسان بين أفراد من بني جنسه يجعلون من الصعب عليه تحقيق ما يريد لنفسه، فهم راغبون في نفس الأشياء التي يرغب فيما، وبذلك يقع التنافس بينهم لاسيما على السلطة ومراتب الشرف، ومن ثم يقع بينهم الحقد والحسد والتناوب والبغضاء، وبما أن قوى الناس، تقريبا، متساوية وليس بينهم من يضع حدا لهذا الصراع، لذلك فإنهم سيظلون أبدا في حالة حرب وخوف مستمرين. ولعل ما يؤدي إلى استمرار هذه الحالة هو ما يوجد في عقل الإنسان من نقص: الخيلاء والكبرياء، فكل إنسان يعتقد إنه أعظم وأذكى من الآخرين، وبذلك تقضي هذه الخيلاء على حكمة الناس وما زدوا به من عقل ويقع القتال والتنافس بينهم ولا يكون ثمة أمل في أن يتوقع منهم الاتفاق تلقائيا على احترام كل منهم حقوق الآخر، وإن حدث عقد بينهم فلا يمكن تنفيذه إلا إذا كانت هناك قوة قادرة على معاقبة من يخل بشرط هذا العقد^(٣٢).

يرمي هذا الركن من النظرية، من حيث المضمون، إلى ربط الحكم بالقوة، ولتبرير استخدام القوة احتفظت النظرية بالعقد، وإن حرصت على استبعاد ما يعني إن العقد ملزم للحاكم، فقد وصفته على إنه عهد بين الأفراد يتنازلون بمقتضاه عن المساعدة الذاتية ويخضعون لحاكم. وقررتها على النحو التالي "إنني أخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي، لهذا الرجل، أو هذه المجموعة من الرجال"^(٣٣)، بشرط أن تتخلى عن حقلك وأن تخولني ما أقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها"، أي إن على الإنسان التنازل عن حقوقه ليمتلك كل شيء، شريطة أن يفعل الآخرون المثل، ويجب على الإنسان احترام العهد الذي قطعته على نفسه في مثل هذه الحالة^(٣٤).

تصل النظرية في هذا الركن إلى تقرير إن إرادة الأفراد قد ساعدتهم، تحت تأثير العقل، لكي يكونوا مجتمعا وهذا المجتمع ممكن تحقيق العدالة فيه إذا اتفقوا على وضع حدود

لإرادة كل منهم، وإذا تعهدوا على نقل حقوقهم المطلقة، بلا تحديد إلى طرف ثاني، وفق عقد يبرم بينهما للاتفاق على ذلك، وهذا هو التطبيق النظري للتفويض، والطرف الثاني الذي سيتنازل له الأفراد عن حقوقهم المطلقة لا بد أن يكون ذا صفات خاصة فهو سيكون ممثلاً لكل فرد، وإرادة الطرف الثاني ستكون وكيلة عن إرادات جميع الأفراد المتبادلة، وهذه الوكالة هي الطريق الملائم، إن لم نقل الوحيد، لتوحيد الأفراد أو لإيجاد الوحدة بينهم، إن مجموعة الناس سوف تتحول إلى شخص واحد يمثلها رجل أو شخص واحد، أو نخبة منسجمة فيما بينها. ورأت النظرية إن على ممثل الشعب أن يكون رجلاً قويا قادراً على صنع أي شيء. وبذلك سيكون العملاق العظيم^(٣٦).

ب : القانون والعقاب Law and Punishment

" العهود بغير السيف ليست سوى كلمات "^(٣٥) هكذا تصل النظرية إلى أن الأمن يتوقف على وجود حكومة تملك القدرة على حفظ السلام وتطبيق العقوبات التي يحتاج إليها للحد من ميول الإنسان " الاجتماعية " الموجودة فيه بالفطرة. والدافع الفعال الذي يحمل الناس على الاجتماع هو الخوف من العقاب^(٣٦) ، ولايمتد سلطان القانون إلا بالقدر الذي يصل إليه تنفيذه^(٣٧).

تؤكد النظرية على الأهمية المطلقة لوجود حكومة قوية، أي أفراد لهم القدرة على تنفيذ إرادتهم، وبعبارة أخرى تكون هناك دولة ولا مجتمع، بل سيكون هناك " حشد من الناس بدون رأس ". ورأت إن ليس للمجتمع سوى صوت واحد يتكلم به وإرادة واحدة يستطيع فرضها، تلك هي إرادة الحاكم الذي بصوته وإرادته يجعل الحشد مجتمعاً^(٣٨).
أطلقت النظرية لقب " إله الفاني "^(٣٩) على الحاكم الذي يجمع بين " يديه السيف والصولجان ". إن إضفاء صفة إله على الحاكم جعلت منه شخصاً مقدساً أي لايجوز المساس بحقوقه^(٤٠).

وفي تأثر واضح بالحكم المطلق، نجد أن النظرية ليس عندها ثمة خيار بين السلطة المطلقة والفوضى الكاملة، بين حاكم قادر، وعدم وجود مجتمع أي كان. ذلك انه لا وجود لكيان اجتماعي إلا عن طريق السلطات التي ينشئها وليس لأعضائه حقوق إلا بعد التفويض^(٤١).

وثمة جانب آخر في نظرية التفويض الإلهي، اختلفت به جذريا عن نظرية الحق الإلهي، فقد أكدت على حقيقة إن المقاومة يجب أن تقع حينما يخفق الحاكم في توفير الأمن الذي يعد السبب الوحيد في خضوع الرعايا له، حينها يلجأ، الآخرون، إلى مواردهم الفردية لحماية أنفسهم، وقد يمنحون طاعتهم لحاكم جديد يستطيع حمايتهم^(٤٢).

وشددت النظرية على ان لكل إنسان الحق في فعل كل شيء في ظل القانون، لان فائدة القانون ليس في الحد من حرية الافراد وفي القيام بأعمال خيرية طوعية، بل في توجيههم بحيث لا يضر بعضهم بعضا في تحقيق رغبات ذاتية غير حكيمة، فالأفراد أحرار

في بيعهم وشرائهم وفي اختيار مسكنهم وطعامهم ومهنتهم في الحياة وفي تعليم اولادهم نوع الثقافة التي يجدونها جديرة بهم، وما شابه ذلك. ورأت النظرية ان الفكر والضمير يجب أن يبقيا بعيدين عن السلطة لأن الدولة لا تستطيع إجبار الناس على اعتقاد معين، ولا أن تحملهم على تفكير معين، فالتفكير حر " لا يستطيع شيء ان يعوقه " (٤٣).

ورأت النظرية ان معاقبة رجل بسبب شيء لم يفعله، أو معاقبته بشكل قاس فان هذا ليس عملا عادلا بل هو عمل بدائي وبررت النظرية العقاب فقط لاجل التطلع الى المستقبل بتصحيح اعمال المسيئين او لردعهم، ورفضت مبدأ العقاب رفضا قاطعا لأنه " عمل يقود إلى الحرب " حسب قناعة هوبز (٤٤).

ج. شكل الدولة

ارتكز الركن الثالث من النظرية على إن أفضل أشكال الحكم هو النظام الملكي لان مطالب الملك وملذاته محدودة ،حسب تصور هوبز، وبين إذا كان الطرف الثاني، من العقد،جماعة فان ثروة الدولة لن تكفي لمذات أفرادها ومطالبهم. ثم إن الملك عادة إن وصل إلى القمة فانه يفكر في صالح مواطنيه وأضاف إلى ذلك تأكيده على إن الملك لا يستطيع أن يكون غنيا مشهورا مطمئنا إذا كان شعبه فقيرا أو ضعيفا بينما الأقلية الارستقراطية أو الديمقراطية قد يفكر أفرادها في القيام بالمكائد ضد بعضهم البعض وذلك على حساب الدولة وقوتها (٤٥). وشددت على ان النظام الملكي هو النظام الأصيل في الحياة، بينما النظم الأخرى هي نظم اصطناعية تقوم على أنقاض النظام الملكي عندما يفسد (٤٦).

وهكذا فإن النظرية كان يهتما إلى حد كبير أن تحكم الدولة حكما تقويزيا مطلقا وبذلك تكون خالية من القيود والطغيان حتى لو كان ذلك القيد دينيا .

د- الدولة والكنيسة :

تصل نظرية التفويض الإلهي بعملية إخضاع الكنيسة للسلطة المدنية إلى نهايتها، والتي خصص لها هوبز نصف كتابه. عرف هوبز الدين بأنه "خوف من قوة غير مرئية ، او غير منظورة اختلقها العقل من حكايات متداولة" (٤٧).

أقرت النظرية بعملية إخضاع الكنيسة للسلطة المدنية (٤٨) وقالت إن " من الخطأ الرئيس الاعتقاد بان الكنيسة هي مملكة الله وانها منحت سلطة خلاف سلطة الدولة". وأضافت إن سلطة الكنيسة،إذا كان لها سلطة يجب أن تخول من جانب الحاكم فالكنيسة هي مؤسسة فحسب، وعلى غرار أية مؤسسة أخرى يجب أن يكون لها رأس والرأس هو الحاكم، فهي مجموعة من الناس اتحدوا في شخص الحاكم ، لذلك لايمكن تميزها على الجماعة نفسها فالحاكم الزمني والروحي متماثلان. واعتقدت النظرية إن التعليم من واجب الكنيسة، ولكنها اشترطت أن لا يكون التعليم مشروعا إلا إذا رخص الحاكم به وان قرار الحرمان (٤٩) أو أية عقوبة كنسية أخرى إنما توقعها سلطة الحاكم لاغير (٥٠).

وهكذا تقرر النظرية انه بهذه الوسيلة لا يمكن وجود أي صراع بين القانون الإلهي والقانون الشرعي فالدين يخضع تماما لسلطتي القانون والحكم، لقد كان هوبز معارضا بشكل عنيف للكنيسة الكاثوليكية وقال إن " البابوية ليست سوى شبح لإمبراطورية راحلة تجلس متوجه على قبرها... لا بد أن تكون الكنيسة تابعة لملك مدني^(٥١)،

تميزت النظرية في عدة نقاط مهمة فهي ليست حكما مطلقا بكل معنى الكلمة انه تفويض للمحافظة على السلام والدفاع عن الرعية ضد اي اعتداء خارجي . وعلى هذا الأساس يجب حسب النظرية، أن يكون التفويض غير محدد ولا مجزأ، ويفترض بالتفويض مسبقا موافقة مستقلة فردية أو جماعية واستحدث التفويض لينهض بأعباء امن الناس، وهذا يعني في المقام الأول، وضع تفسير القانون والعقاب مما يترتب على الملك أن لا يحدث ضررا لرعيته ولا يمكنه أن يحدث ضررا بالرعية لو فعل كل مافوضه الرعية للقيام به . ان مهمات الملك المفوض هو " حفظ السلام والأمن من خلال منع التجزئة في الداخل والتصدي للأعداء في الخارج " حسب اعتقاد هوبز^(٥٢) والدولة عند التفويض لا توجد إلا لخدمة الأفراد ولتوفير احتياجاتهم وتأمين حدود الدولة الخارجية .

رابعا : انتقادات النظرية:

مع كل ماتقدم وجه نقد لاذع لنظرية التفويض الإلهي وهوجمت من أطراف عدة، في حينها، من بين ذلك إنها استخدمت لتبرير الملكية واتهم هوبز من أنصار الملكيين بالخضوع لاوليفر كرمويل^(٥٣) وتبرير حكمه. وفي الوقت نفسه كان موضع شك من أنصار البرلمان وبسبب علاقته الوثقى بعائلة ستيوارت^(٥٤) الاسكتلندية^(٥٥) .

وأثارت النظرية كذلك حفيظة الفرنسيين بسبب هجومها المدمر على البابوية. وكانت فرنسا تعد، مع إسبانيا أعظم دولتين في القرن السابع عشر تناصران البابوية إلى درجة إنهم أسفوا لأنهم منحوا ملاذا "لعقرب هكذا " لذلك فان احد النتائج الملموسة الأولى للفيثان كان طرد هوبز من البلاط الفرنسي^(٥٦) عام ١٦٥١^(٥٧) .

ورفض النظرية بعض المفكرين والفلاسفة ايضا ورأوا إنها معول لهدم الكيان السياسي فكتبوا نظريات جديدة لمواجهتها، ولعل جون لوك^(٥٨) Lock (١٦٣٢-١٧٠٢) كان من أشهرهم.

التزم لوك، عكس هوبز جانب البرلمان ضد الملك في الصراع العملي في الشؤون السياسية وبعد الثورة الجليلية ١٦٨٨^(٥٩) نشر لوك مؤلفه مقالتان في الحكومة Two Treatises on Government عام ١٦٩٠، برر فيه الحوادث التي وقعت عام ١٦٨٨، ووضع مبادئ نظرية العقد الاجتماعي The Social Contract^(٦٠) .

رأى لوك، خلاف هوبز، إن الناس بسبب الفطرة والطبيعة، عقلاء حسنوا التصرف، يرغبون في التعاون مع الآخرين على الرغم من إن فقدان السلطة العامة تخلق

منهم القوي والضعيف. وهم كذلك يملكون بحكم الطبيعة حقوقا معينة لاعلاقة لها بوجود الدولة مطلقا، وهذه الحقوق هي حق الحياة وحق الحرية وحق التملك^(٦١). وأكد لوك إن الناس في الحالة الطبيعية ليس كلهم قادرين على حمل الجميع على احترام حقوقهم الطبيعية ولا يستطيعون بجهودهم الخاصة حماية ما يعود إليهم، لهذا اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على احترام حقوق الجميع، وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد، ولكنه ليس عقدا غير مشروط، كما ذهب إلى ذلك هوبز، وإنما يفرض التزامات متقابلة^(٦٢). فإذا ماخرجت حكومة ما من أحكام العقد أو هددت الحقوق الطبيعية، التي كان الغرض الوحيد من إقامتها توفير الحماية للمجتمع، كأن انتزعت مثلا ملك احد الأشخاص دون رضاه، فانه يحق للمحكوم في هذه الحالة إعادة النظر فيما أقدم عليه من إيجاد هذه الحكومة، وله عند الضرورة القسوى الثورة عليها^(٦٣). بينما رأى هوبز إن حق الثورة فقط إذا لم تحافظ الحكومة على الأمن داخليا ومنع العدوان الخارجي. كان محور فلسفة لوك السياسية هو ان الحكومة، بما فيهم الملك والبرلمان، مسؤولة تجاه الشعب، وسلطتها مقيدة بالتزام واجباتها وتقاليدھا الدستورية وتعهداتها الداخلية والخارجية. ولا يتم إنشاء سلطة إلا بالعقد بينها وبين المواطنين. ورأى إن من الأنسب الفصل بين السلطات:- السلطة التشريعية وهي أعلى سلطة في الحكومة، وأعطى فيها لوك للمجتمع حق تغييرها عندما تفقد الثقة التي منحها لها، وربط لوك زوال الحكومة بتلك الثقة الممنوحة للهيئة التشريعية. والسلطة الثانية فهي السلطة التنفيذية ومنحها لوك حق الاشتراك مع السلطة التشريعية في سن القوانين وفي حماية الملكية والحريات، وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية^(٦٤). بينما رأى هوبز أن لا سلطان يشارك سلطان الحكم.

تلك كانت تقريبا أهم النقاط التي اختلف فيها لوك مع نظرية التفويض الإلهي . ومع هذا فقد كان هناك الكثير من المؤيدين للحكم التفويضي كما وضعه هوبز .

خامسا : تطبيقات نظرية التفويض الإلهي

تميزت نظرية التفويض الإلهي بأنها تعطي الحق للملك العادل وللملك المستبد في حكم شعبه شعبه وفقا لبودھا، ورغم إن نابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١)، امبراطور فرنسا (١٨٠٤ - ١٨١٥)، غير بحروبه الخريطة السياسية لاوروبا والغي حكم الكثير من الأسر في أوروبا، وحطم النظريتين الإلهيتين الحق والتفويض، إلا أن جل أعماله قد تم الغاءهما في مؤتمر فيينا ١٨١٤ / ١٨١٥^(٦٥) الذي اقر إعادة القديم الى قدمه، وأعاد، إلى حد ما نظرية الحق الإلهي، ولكنها لم تستطع الصمود طويلا بفعل تنامي الشعور القومي. إلا إن نظرية التفويض الإلهي بعثت بعد قرنين من ايجادها من جديد لعل سنوات القرن العشرين أهم السنوات التي شهدت زيادة في عدد الأنظمة التي طبقت النظرية، بشكل أو بآخر، ففي دول أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا، وبعض الدول الأوروبية، ولاسيما في مطلع القرن، كانت

هناك حكومات حكمت على نسق التفويض الإلهي المطلق. إذ كان من السهولة إيجاد الدليل على إن الشعب قد منح لحاكمه تفويضا، وبذلك امتلك الأخير الشرعية لممارسة دكتاتوريته، إذ يمكن استخدام النظرية لتبرير أية حكومة قائمة مطلقة^(٦٦) ومن الممكن تمييز الدول ذات الحكم التفويضي عن الدول الشمولية^(٦٧) Totalitarianism، رغم إن الحريات المدنية مضطهدة في كلتا الحالتين. فقد تتحد الدولة ذات التفويض بطبقة اجتماعية راسخة، ويمكن التعرف عليها من خلال نسقا لقيم التي كانت تتبعها. بينما يفرض النظام الشمولي قيما جديدة^(٦٨).

الخاتمة

تعد نظرية التفويض الإلهي، واحدة من أكثر النظريات بقاء وذلك لأنها احتوت على عناصر بقائها. فهي أولا استمدت أركانها من فلسفة رصينة حاكها أعظم فلاسفة العالم أفلاطون، أرسطو، مكيافيللي، بودان وأخيرا هوبز. ومن قراءة هذه الأسماء يمكننا أن نفهم سر خلود النظرية.

ظهرت وتبدلت أفكار عديدة حول الكثير من المسائل التي تتصل بالشرعية والأنظمة والسلطات والوظائف وغيرها، ولعل الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين خاضوا في مثل هذه المسائل منذ أوائل عصر النهضة الأوروبية وكانوا أكثر دقة في وضع اسس العقد، أو التعاقد ما بين الدولة بوصفها الممثلة للسلطة والقوة وبين المجتمع بوصفه العامل الاساسي في وجود واصل السلطة والنظام يحضر في هذا المجال وبودان وهوبز وغيرهما.

نظر هوبز إلى الحقيقة السياسية بعين " واقعية " إلى حد جعل الحقيقة الأمنية وتحقيق الأمن هدفا أعلى، حين رأى أن مهمة النظام السياسي تكمن في تحقيق الأمن للمجتمع، وبالغ في التحدث عن تنازل المجتمع عن جميع حقوقه تنازلا نهائيا مقابل تحقيق الأمن لأفراد المجتمع، وكان يحكم هوبز في ذلك همّ الخروج من الحرب الأهلية، التي عصفت بانجلترا والأزمات السياسية الداخلية طوال السنوات (١٦٤٢- ١٦٤٩)، عبر نظام سياسي قوي وصارم يحقق الأمن للمجتمع بعد سنوات الحرب.

بمعنى أن أفكاره قامت أساسا كفعل، وليس رد فعل، بسبب الأحداث التاريخية التي مرت بها بلاد الفيلسوف، وهذا ما دفع هوبز إلى توظيف فلسفته العلمية ودراسته العميقة للتراثين اليوناني والروماني، فضلا عن مطالعته لنتائج عصر النهضة، لصيغ نظرية التفويض الإلهي. ونجد ذلك واضحا على المرتكزات الأربع للنظرية ففي الأولى هناك تفويضا يمنحه الشعب لحاكمه بموجبه على الحاكم أن يصون الأمن ويحفظ النظام وأن يدافع عن البلد ضد أي اعتداء خارجي، في إشارة واضحة على التأثر بالحرب الأهلية. والنقطة الثانية: إن أفضل حكم هو ذلك الذي يخضع فيه الجميع لقانون واحد لا تمييز في تطبيقه بين سائر الرعية ويرافق ذلك عقابا يوقع بالمسيء لمنع تكرار إساءته. ورأت النقطة الثالثة إن أحسن

أنواع الحكم هو الحكم الملكي، في إشارة إلى نبذ الجمهورية التي أقامها البرلمان عام ١٦٤٩، لأنه الأكثر فائدة واستقراراً للرعية. وأخيراً أكدت النقطة الرابعة على ضرورة فصل الدين عن السياسة، وجعل الكنيسة خاضعة لأوامر رئيس الدولة وضرورة ابتعاد رجال الدين عن التدخل في السياسة لأن ذلك سيفسدها.

ومن سخرية التاريخ أن يلاقي هاجز هوبز الأمني، ولكن بالمعنى الاستخباراتي الموجه ضد أفراد المجتمع وتشكيلاته، صدى له في العديد من المجتمعات في دول العالم، وخصوصاً الأنظمة الشمولية مثل الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا والنظامين النازي والفاشي في وسط القارة نفسها والأنظمة العسكرية في السلفادور وتشيلي وكوبا في قارتي أمريكا الجنوبية والوسطى فضلاً عن الأنظمة الدكتاتورية في بعض البلدان العربية مثل العراق وسوريا وليبيا، وغيرهم من البلدان.

الهوامش

(١) التفويض من فوض، وفوض الأمر إليه صيره إليه وجعله الحاكم فيه. وفي حديث الدعاء " فوضت أمري إليك " أي رددته إليك . ينظر :- ابن منظور، لسان العرب، الجزء التاسع، القاهرة، د. ت، ص ٧٥ .

(2) Barker, Ernest, Greek Political theory, 2nd edition, London, 1925, pp. 3-5.

(٣) مصطلح يعني الحكم بالاستناد إلى أحكام العقل وحده، لماله من فوائد شعبية. وقد شاع مصطلح الملك المستبد المستنير Enlightened Despotism ، كثيراً في القرن الثامن عشر. ينظر :

Palmer, P.R., A history of the Modern World, 3rd edition, New York, 1957, Pp.300-301.

(4) Quoted in Barker, Op.cit, P.5.

(٥) فشل افلاطون في إقامة حكومة الفيلسوف في صقلية عن طريق تنفيذ ملكها ديونيسيوس ينظر :-

Ibid, P.10.

(6) Quoted in, Ibid, pp.10-11.

(٧) في النص leading string ينظر :

Morrow, Gleen R., Plato and the law Nature, New York, 1948, p112.

(8) Quoted in Ibid, p.112.

(9) Ibid, p 114.

(10) Ross, W.D. Aristoles, 3rd edition London, 1937, p.199.

(11) Ibid., P. 101.

(12) Ibid., P. 104.

(١٣) أقيمت جمهورية في فلورنسا عام ١٤٩٨ ، على أنقاض الجمهورية التي أقامتها ورعتها فرنسا منذ عام ١٤٩٤ ، وانتخب مكيافيللي سكرتيرا للمستشارية فيها، التي كانت تشرف على الشؤون الخارجية والعسكرية، ومن خلال هذا المنصب اظهر مكيافيللي مهارة فائقة جعلته يصبح من واضعي سياسة فلورنسا ومخططيها. ولكن في عام ١٥١١ ، تقدمت القوات الفرنسية نحو الأراضي الايطالية واحتلت فرنسا فلورنسا ، وأضطر أهلها إلى استدعاء آل مديتشي إلى الحكم تحت ضغط الخوف والفرع، وكانت أولى خطوات الحاكم الجديد استبعاد مكيافيللي من منصبه، وبعد أيام القي القبض عليه بتهمة الاشتراك في مؤامرة استهدفت بعث النظام الجمهوري في فلورنسا، وقدم للمحاكمة التي حكمت عليه بالنفي خارج المدينة ، ينظر:

Pulver, Jeffrey, Machiavelli: The Man, His work and His times, London, 1937, P. 52.

(١٤) السنة التي طبع فيها، مع العلم إن المخطوطة الأولى للكتاب ظهرت عام ١٥١٣ .
ينظر: Ibid., P.V.

(١٥) ينظر الهامش ١٣.

(١٦) د. كمال مظهر احمد، النهضة، سلسلة الموسوعة الصغيرة، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٢٤.

(١٧) لايعني هذا إن مكيافيللي غير مبال بالأخلاق في الحياة الاجتماعية، بل انه كان يكن الإعجاب للفضيلة والتمسك بالعادات والولاء والأمانة، ينظر:

د. كمال مظهر احمد، مكيافيللي والمكيافيلية، سلسلة الموسوعة الصغيرة، بغداد، ١٩٨٤، ص ١١.

(١٨) مكيافيللي ، نيقولو ، الأمير ، تعريب خيرى حماد ، الطبعة التاسعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٥٨ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

(٢٠) النهضة: اتجاه جديد في التفكير والنظرة إلى الأمور تختلف كلياً عما كان يسود ذلك المجتمع من قيم نجمت عن طبيعة العلاقات الإقطاعية وغيرها، فبدأ المفكرون بالبحث عن أساليب جديدة لمناهضة الأفكار والنظم السائدة. للتفاصيل ينظر: فيشر، هـ. أ. ل.، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ترجمة زينب علي راشد و احمد عبد الرحيم مصطفى، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٠ - ١٠٨ .

(٢١) مكيافيللي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٢٢) سباين . هـ . جورج ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، ترجمة راشد البراوي ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤٧٠ .
(٢٣) نقلا عن المصدر نفسه، ص ٥٥٦.
(٢٤) شيفل، فرديناند، الحضارة الأوروبية في القرون الوسطى وعصر النهضة، ترجمة منير البعلكي، بيروت، ١٩٥٢، ص ١١٨.
(٢٥) توصل بودان بعد تحليلات واستنتاجات ومقارنات عدة إلى أن النظام الملكي أصلح من النظام الجمهوري، للتفاصيل ينظر:

Laslett, Peter, John Locke. Two Treatises of Government, London, 1965, PP. 123-127. (٢٦) سباين، المصدر السابق، ص ٥٦١ .

(٢٧) الحق الإلهي The divine right of king: إحدى النظريات التي انتشرت في أوربا مطلع القرن السادس عشر، وظهرت في كتابات عديدة لتأييد السلطة الملكية المطلقة، والدفاع عن قدسية المنصب الملكي. واستندت على نقطتين، الأولى: واجب الطاعة العمياء للملك، والثانية: استحالة عزل الملك عن طريق قوة خارجية. للتفاصيل ينظر:

Figgis, John Neville, The divine right of kings, 3rd edition, New York, 1965.

(٢٨) ولد في مقاطعة ولتشير، غرب إنجلترا، تلقى تعليمه في الكنيسة، ثم التحق بجامعة أكسفورد حيث درس فيها اللغات القديمة، واطلع اطلاعا وافيا على الكتب الكلاسيكية، ارتبط عمله المهني بال كالفنديش العريقة، وهذه العلاقة تركت أثرا مهما وكبيراً عليه، إذ عرفته على الكثير من أسر النبلاء وكبار العلماء في السياسة و العلم و الأدب. زار أوربا ثلاث مرات واطلع على النظريات العلمية فيها. ترجم عام ١٦٢٩ كتاب ثيوتيدس، المنظر اليوناني إلى الإنجليزية، وبرر اختياره لذلك الكتاب لكي "يطلع رجال عصري على مساوئ الديمقراطية". ثم نشر كتابه الفلسفي الأول في المواطن ، وكتابه الثاني في الجسم ، ثم في الإنسان، وجميعها كانت باللغة اللاتينية كعادة فلاسفة ذلك العصر.

Peters, Richard, Hobbes, London, 1956.

(٢٩) تولى شارل الأول (١٦٠٠ - ١٦٤٩) الحكم في إنجلترا عام ١٦٢٥، وكان أحد معالم حكمه إسناده للكنيسة الإنجليكانية. الكنيسة القومية الإنجليزية، وفي عام ١٦٣٨ ثار الاسكتلنديون ضده بسبب فرضه كتاب الصلاة الانجليكانية عليهم، مما عده الاسكتلنديون، وهم من غلاة البروتستانت، تدخلا في مذهبهم. فقرر شارل الأول محاربتهم، وكان المال عقبة في سبيل القيام بحملة ناجحة ضدهم، بعد فشل حملته الأولى عام ١٦٣٩، فاضطر مكرها إلى دعوة البرلمان، الذي سبق وحله عام ١٦٢٩ بعدما تقدم أعضاءه بجملته من المطالب عرفت باسم ملتس الحقوق ١٦٢٨، وجدها الملك في مجملها تدخلا في حقه

الإلهي في الحكم. وهكذا عقد المجلس بعد عشر سنوات من حله، فوجد أعضاء الفرصة سانحة لتحدي الملك والتقدم بمطالب جديدة لرفع المظالم التي كان الشعب يعاني منها. فأمر الملك بحل البرلمان مجددا ولم يمض على التناهي سوى ثلاثة أسابيع (٣١ نيسان - ٥ أيار ١٦٤٠). أجريت بعدها انتخابات جديدة لمجلس العموم أسفرت عن عودة الأعضاء السابقين، أنفسهم، الذين عملوا بسرعة على إصدار تشريعات عديدة جعلت البرلمان يقف على قدم المساواة مع الملك الذي اضطر إلى مسابته كسبا للوقت ومن ثم انتهاز أية فرصة لحله. أحست الأغلبية في البرلمان بما يحاك ضدها، لذلك حرروا احتجاجا أطلقوا عليه اسم الاحتجاج الأعظم ١٦٤١ ضمنوه مساوئ حكم شارل الأول وطلب إلى الوزراء أن يكونوا مسؤولين أمام المجلس لذلك قرر الملك القضاء على البرلمان باستخدام القوة وفي الرابع من كانون الثاني ١٦٤٢ ذهب على رأس قوة صغيرة إلى مجلس العموم ولكن أعضاء تركوا مكانهم قبل وصول القوة، وسرعان ما عمت الاضطرابات شوارع لندن، فاندلعت الحرب الأهلية في كل مكان، بعدما فر الملك إلى الريف، انتهت الحرب بإعدام الملك عام ١٦٤٩.

ينظر: فيشر، أصول، ص ٢٨٠-٢٩٠

(٣٠) نقلا عن نبيل عبد الحميد عبد الجبار، النظرية الأخلاقية عند توماس هوبز، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٢١.

(٣١) استعار هوبز التسمية هنا من إشارة وردت في التوراة عن كائن ضخم يمتلك قوة لا تدانيها قوة على وجه الأرض وقصد هوبز بذلك وصف حاكم الدولة. وهذه إشارة واضحة لتأثر هوبز بمكيافيللي عندما طلب من الأمير أن يكون ثعلبا أو أسدا أو أي حيوان مفترس. (32)Peters, Op.Cit, P.217; Widgers,G., Alban, Interpretations of the history, London, 1961, P. 148; Laslett, Op.Cit, P. 129; سباين، المصدر السابق، ص ٦٢٨.

(٣٣) اختلف هوبز هنا عن أفلاطون الذي أكد على أهمية المرأة في الحياة السياسية، بينما أصر الأول على حكم الرجل أو المجموعة من الرجال. (34)Peters, Op.Cit, P.219; Ogg, David, Europe in the 17th Century, 5th edition, London, P.317; Heyes, H., Apolitical and Cultural history of . Modern Europe, Volume 1, London, 1944, Pp. 435 – 436

(35) Peters, Op.Cit, P.219; Grant, A.J., Europe: the story of the Last Five Centuries, 2nd, edition, London, 1959, 615.

(٣٦) ويقول مكيافيللي " ليست المحافظة على الدول بالكلام " يراجع: مكيافيللي، المصدر السابق، ص ٢٧٩.

(٣٧) يظهر هوبز تأثره الواضح بقول أرسطو " الانسان حين يفصل بين القانون والعدالة، (هو أسوأ الحيوانات " ينظر Peters; Op.Cit, P. 220; Ross, Op.Cit, P.104.

(38) Ibid., P. 230

(٣٩) اقتبس هوبز هذه العبارة من افلاطون . ينظر: Barker, Op.Cit, P.178.

(٤٠) سباين ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٨٩؛ توشار، جان، وآخرون تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٦١ .

(٤٢) نبيل عبد الحميد عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٤٣. Peters, Op. Cit, P. 231.

(43) Blackstone, Commentaries on the Laws Of England 1765 –
1769, London, 1938, P. 218; Elton, Op.Cit, P. 248.

(44) Figgis, OP. Cit, P. 332.

(45) Peters, OP.Cit, P. 232;

رسل، برتراند، الفلسفة والسياسة، ترجمة عبد الرحمن القيسي، بغداد، ١٩٦٢، ص ٤٤ .

(٤٦) سباين ، المصدر السابق ، ص ٦٣٤ .

(47) Quoted in, Peters, Op.cit, P.334.

(٤٨) يطل مكيا فيللي برأسه هنا على النظرية. تنظر ص

(٤٩) الحرمان قرار تتخذه البابوية لمعاقبة أفرادها، شخص أو جماعات، إذا ما خرج على طاعتها وهو حرمانه من شفاعة الكنيسة ويعد الامبراطور المقدس هنري الرابع والقس مارتن لوثر أشهر من وقع عليهما الحرمان ينظر:

فيشر، هـ. ل . تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، نقله إلى العربية محمد مصطفى زيادة والسيد ألباز ألعريني ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٩٦ .

(50) Hayes, OP .cit, P. 462.

(51) Quoted in Widgery, OP. cit, p.150

(52) Quoted in Peters, OP.Cit, P145.

(٥٣) اوليفر كرومويل Cromwell (١٥٩٩ – ١٦٥٨) : اول رئيس للجمهورية الانجليزية (١٦٤٩-١٦٥٨) ، كان كرومويل ذا ارادة حديدية وطبع ناري وعقيدة راسخة ، ولكنه لم يكن مؤمنا بالديمقراطية وقال بان غالبية الانجليز لا يريدون الديمقراطية مهما كانت حسنة من الناحية النظرية ، لذلك حكم البلاد حكما دكتاتوريا لمدة خمس سنوات ونصف (١٦٥٣-١٦٥٨) ، وسن دستورا جديدا للبلاد أصبح بموجبه رئيس الدولة مدى الحياة ، واخذ يدعي بالحامي الاعلى لانجلترا وايرلندا واسكتلندا تنظر:

The New Encyclopedia Britannica, Volume 6th, 5th edition (Chicago, 1986, Pp. 542-544

(٥٤) أسرة حكمت إنجلترا (١٦٠٣-١٧١٤) وكان جيمس السادس ملك اسكتلندا وابن ماري ستيوارت أول من حكم إنجلترا باسم جيمس الأول. وكان هوبز قد أصبح معلما لجيمس الثاني (١٦٣٠-١٦٨٨) ابن شارل الثاني عندما كان الاثنان يعيشان في مفاهما Peters, Op.Cit, P.415. بفرنسا

(55) Figgis, Op. Cit, P. 251

(٥٦) اختار هوبز الرحيل الى فرنسا عام ١٦٤٠ هربا من الوضع المأساوي الذي توقع ان تعيشه بلاده ، وفي العام ١٦٤٢ عندما أصبح معلما لجيمس الثاني، لذلك انتقل هوبز للعيش في البلاط الفرنسي، وهناك ألف كتابه الليفيثان . ينظر :

Peters, OP. Cit, P.105

(57) Hayes, OP.cit P. 408.

(٥٨) جون لوك: من أعظم المفكرين السياسيين الانجليز، كان والده محاميا ينتمي إلى البيوريتان، وعضو في البرلمان أثناء الحرب الأهلية. تلقى جون لوك تعليمه في وستمنستر واكسفورد ، وشغف بالفلسفة شغفا كبيرا، ثم درس الطب. صدم لمحاولة الملك جيمس الثاني (١٦٨٥-١٦٨٨) نشر المذهب الكاثوليكي في البلاد ، فاشترك لوك في التمرد ضده . وعندما فشل التمرد سافر لوك الى هولندا ، ثم عاد الى البلاد بعد طرد جيمس الثاني من العرش .

Encyclopedia Britannica, volume 11, PP. 630-633

(٥٩)نتيجة لسياسة جيمس الثاني التعسفية استدعى زعماء البرلمان من الثوري Tory والويك Whige ابنته ماري وزوجها ولیم اورنج لتسلم العرش الانجليزي، بعد خلع جيمس الثاني عام ١٨٦٦ المخالفة الدستور واكدت هذه الثورة سيادة البرلمان الفعلية. ينظر: فيشر، أصول ، ص . ٣٩٩

(60) Laslett, Op. Cit. P. 6.

(61) Ibid, P. 313.

(٦٢) غرد تويزن ، برنار ، فلسفة الثورة الفرنسية ، ترجمة عيسى عصفور ، بيروت ، باريس ١٩٨٢ ص ١٩٤ .

(63) Laslett, OP. Cit, PP. 278 – 281.

(64) Ibid, P.P 350 – 359.

(٦٥) مؤتمر دعا اليه مترنيخ مستشار النمسا الحديدي لاجل القضاء على ما قام به نابليون سواء داخل فرنسا ام خارجها. ينظر فيشر، أصول، ص٤٤٨.

(66) Ibid, Volume 1st, P. 93.

(٦٧) الشمولية هي نظام سياسي مبني على اخضاع الفرد للدولة ، وعلى السيطرة الصارمة على جميع مظاهر حياة الدولة وطاقتها المنتجة ، وبذلك تكون الدولة الشمولية اعلى

درجات الاستبدادية والدكتاتورية مثل الفاشية والنازية والشيوعية ينظر : Ibid , Volume
28th , p. 132. (68)

Ibid, Volume 1st, p. 92.